

ومقتضى ذلك ان شئاً واحداً في الوجود من غير تغيير فحكم يكون المعلومين ايضا  
 المعلوم الاول ومقتضى الاول ان شئاً واحداً في الوجود من غير تغيير وكما  
 حكم يكون التغيير في المعلوم اعتباراً بمقتضى الحكم كونه في المعلومين كلك  
 فاذن وجود المعلوم الاول هو نفس مقتضى الاول تعالى بيا، وصرح في ان  
 ان المعلوم الاول الموجود في الخارج علم بها وقان التغيير فيها اعتباراً  
 فكيف لا يستدل من كاشفة لك وايضا قوله بعد ذلك ان كان الاول الواجب  
 يقتضي تلك الجواهر مع تلك الشئ لا يصح تغييرها بل باعتبار تلك الجواهر والشئ  
 وكذلك الوجود على ما هو عليه صريح في ان ذوات جميع الموجودات الخارجية صوراً  
 كانت او غير ما علم بها واما ثانياً فلان كون هذا المذهب سادساً لثبوت المكونة  
 لا يفرق لان الحقيقة الخفية ليس متبهاً ولا متباثناً على حيث لا يجوز التفرقة واما  
 ثالثاً فلان ما نسبته الى القدماء من كون علمه بالاشياء عين ذاته تعالى ان اراد  
 ان يصفها العالمية ليست في ايده على ذاته تعالى بجهة ان ذاته لا يحتاج الى قيام صفة  
 بها ليصير تلك الصفة عالماً ويكون مقتضى الصفة مسبباً للعالمية بالاشياء كما ان  
 شئاً غير تعالى فهو ليس مقتضياً بالقدماء ولا مقتضياً في صفة العلم بل صفة مقتضى  
 عين ذاته عند كاشفة الحكم والمقتضى وان اراد ان ما بالعلم اي المعلوم بالذات  
 في علمه تعالى بالاشياء هو عين ذاته تعالى فان اراد بالعلم التفصيلي فلم يفرق بين  
 احد ولا يمكن القول به اعتدلاً كما سياتي من ان اراد الاجال الى غير مقتضى بالاشياء

كما في قوله تعالى ليس هو كالحكماء المحذرة قريبا للذات بل هو قريبا  
 من انفسهم فيخرج الاشياء من كونها متعلقة بالاشياء بالاعتقاد والاعتقاد  
 الاول ليس بغير الحكماء الشيء بل هو يتحقق من عند نفسه بغيره كانه الشيء بغيره  
 لونه ما عليه كالا يتحقق من غير غيره وما كانت افلا من ما جعله بها راجعا  
 من قولها في الاضافة الى ذوات الموجودات الخارجية لا يخالف المذهب الذي  
 وجعلها صانعة فان الاختلاف في كون العلم اضافي وغيره الا انه قد  
 جعله فان ذلك الاختلاف كما وقع في الحصول ليس كون العلم هو حصوله  
 او الصفة الحاصلة من الشيء كذلك يمكن ان يقع في العلم الحصول كما هو موجود  
 الشيء ليكون اضافي او الشيء انما هو يكون العلم عين المعلوم فالنوع في  
 ليس الا في في علمها من الاضافة علمها في الآخر سوى ان الموجود الخارجي  
 فاما ما في افلا من مذهب علم الصفاة من مذهب الشيخ الركن والشيخ  
 في الصفاة وطا ما في افلا من كون صفاته تعالى من ذاته لا في كون علم الاشياء  
 بقوات تلك الاشياء بمعنى ان المعلوم بالذات انما هو وان تلك الاشياء  
 المعلوم انما في ذاته ومعنى كون علمه تعالى عين ذاته ان العلم عينه في صفته من  
 في ذاته ومعنى من جهة المعلوم عطا بغيره زيادة على العلم المحصول وفي حقه  
 تلك الصفة التي يتبينها العلم من جهة العالم بين عين ذاته كالن صور علمها  
 من جانب المعلوم هو من ذاته المعلوم وهو العلم الحقيقي الذي لا يخالف

لأنه لا يخفى أن هذا التفسير أصل كماله في العلم أعني المصنوع والمصنوع في العلم بالثبات  
في العلم المصنوع هو التصرف في الأصل الذي هو معلومة باليقين والآخر الذي هو علم  
بالفرض في المصنوع هو الموجبة التي هي العلم الذي هو المعلومة باليقين في العلم والمعلوم  
بالثبات في العلم المصنوع واحد أن يكون التصرف الأول غير موقوف بالعلم  
أن لا يكون صدوقه عن تعالي الاختيار فإن التصرف الاختياري على ما هو المشهور  
متوقف على تفكير التصرف المستلزم للعلم وقوله يحتاج إلى أن يقال أي في ذلك  
لأنه كذا أعني عدم مسبقية العلم وفي قوله وفيه تكلف نظر بل هو في الاستلزام  
كون الشيء عند التصرف والتغير الاختياري لا يكون في ذلك العلم أن هذا لا يرجع إلى  
أنه لا يتقبل كون العلم سببا للمعلوم والصدوق والتدبر والاختيار لا يرجع  
مسبقا بالعلم عنه قال في شرح رسالة العلم في مسئلة أن العلم هل يجب أن يكون  
مجردا كالتدبر أم لا الإجابة هو صدق وجود الشيء عن حدة العلم كالمسبق  
بأنه هو حضوره مثلا وإذا كان الشيء قبل صدوقه وجوده عن الشيء فقد حضره  
فيكون باعتباره صدوقه عن وجوده واعتباره المصنوع عنه معلومة لا بد منه  
التي باعتبارها حاصله رئيسية التدبر والتي باعتبارها شرطية العلم والاعتبار  
معتبان مضافان إلى الشيء واحد من جهتين ثم قال وفرق بين التدبر وبين الإجابة  
والتأثير فإن التدبر لا يقع إلا عند كون الشيء في حيث يصح شأنه أن يؤثر بالإيجاب  
والتأثير ثم ذلك وإن شئت كان الموجب أو المؤثر حيث يصح شأنه الإيجاب أو التأثير

وانما يختص الاجمال من غير اعتبار العلم والارادة فالاولى ان يكون مقتضى القدرة فان كان  
 مقتضى العلم وقد علموا ان العلم والارادة يجب ان يكونا في نفس واحدة كذا في صريح كلامهم  
 لا يجوز ان يكونا في نفسين مختلفتين مع ان الاول لعل وجه الاول هو ان  
 العلم مقتضى ان يكون علمها حكمة المعلوماتية في ذاته فانه لا يخلو من حقيقة الوجود في الخارج فان  
 الحق كذا في ذاته تعالى على تفصيلها بالصادر الاول ليس بمشغول بالذات لان العلم  
 التفصيلي هو العلم الحقيقي المتعبر بالذات والذات بالذات والذات بالذات ما اذا كان العلم  
 ان كان العلم حقيقيا او صوريا مطابقا لان كان حصوله في ذاته تعالى لا يمكن ان  
 يكون حين ذلقت الصادر الاول ولا صوريا مطابقا لكونه في ذاته تعالى لا يمكن ان  
 وانما تعالى علم الصادر الاول ويحجب الموجودات والمفاتيح المتكلمة من المعاني المذكورة  
 ما يقتضيه على استحضار المتكلم بالذات انه هو معنى العلم الاجمالي لا الاختصاصي  
 بالصادر الاول وليس في ذاته تعالى الحقيقة تخصيصية الصادر الاول الى الصورية العلمية  
 الميزة للمعنى المعلوم بها لان ذاته تعالى حقيقة التميز بمعنى موجود التميز ومقتضى  
 ما به التميز وتوفا من مقتضى حقيقة ومما به التخصيصية والقدرة العلمية في ذاته تعالى  
 ما به التميز لا يقتضي مقتضى التميز فان مقتضى التميز والتفصيل من الامور الخارجية ولو كانا  
 ذكر في المصطلح الاول وجه صحيح لا يمكن ابراهمه في جميع الموجودات بان يكون ذاته تعالى  
 مع العلم الاول لم يقتضي التفصيل الثاني لما ذكره في تبيينه وهو مقتضى ان العلم تفصيلي في ذاته

مقتضى العلم  
 مقتضى العلم  
 مقتضى العلم

كما يكون

وهكذا إلى جميع الموجودات وقد قدم جامعة من الطائفة ما ذكره المحقق في المصطلح الأول  
 يعني أن الله تعالى بذاته علم تفصيلي لجميع الموجودات لكنه تعالى بذاته مقتضيا لكون وجوده  
 من الموجودات الكلية والجزئية والمخصوصية وغيره لكان نسبة الله تعالى إلى الموجودات  
 نسبة التوفيق العقلي للشئ المبهر وهو أن هذا معنى كون العلم الذي هو في ذاته  
 صفاته تعالى من ذاته وكأنه في كلهم المحقق الذي لم يتناولنا إشارة إلى هذا وأن  
 بما ذكرنا في المصطلح الأول جبريل أن يتبين في ذلك قال صاحب المشكاة استنبأ  
 كلامه الأديان أما الأول فالله المصطلح في المصطلح الذي هو في ذاته جبريل وكان  
 في قوله تعالى المصطلح في ذاته ما ذكره في المصطلح في ذاته من أن الله تعالى هو في ذاته  
 اقتضاء الفعل العاقل في ذاته وكان التفسير في المصطلح في ذاته مقتضيا لكونه في ذاته  
 يمكن أن يقال في المصطلح الأول بالنسبة إلى المصطلح في ذاته أما الثاني فذلك نسبة الكل إلى  
 إذا كانت نسبة الثاني إلى القوة الثانية فكان التوفيق الثاني علم تفصيلي في ذاته  
 وعلم إجمالي لجميع جزئيات باقي الوجود كذلك فله تعالى علم تفصيلي بالمصطلح الأول  
 وعلم إجمالي لجميع ما ارتسم من ترتيبات حقائق الموجودات لكن هذا ليس من علم التفصيل  
 بل من علم مقتضائي الأشياء بالعلم التفصيلي في سبيل وجود الأشياء يعني أن  
 علمه من حيث هو مقتضى العلم في الأشياء في وجودها على طرفة العين في الخارج على ذلك  
 ما قاله صاحب القول في المصطلح في ذاته من أن مقتضى ذاته وما في جبريل أنه يعلم  
 من ذلك كيد كونه المحقق في الكل فيستوعب صورة المصطلح في ذاته الجبريل في علمه المصطلح

صفة التوفيق في هذه المسئلة استنباط العلم الاجمالي من العلم التفصيلي لا من العلم  
 جزئي بل ذلك العلم استنباطي وهو قوله فيكون ذلك معنى الاشياء <sup>التي</sup> لا احدا من غير ان  
 يتكلم بها في وجودها او يتصور في حقيقته فانه تصور ما لم يتصور منه تصور حقيقي  
 وهو وان يكون هناك من تلك الصور العاقلية من عقليته لا يتصور ذاته والاما  
 مبدا كل علم فيقول ان ذاته كذا في العلم الاستنباطي لان قوله هو وان يكون مثلا  
 من تلك الصور العاقلية التي صرح في كونها ذاته تعالى على احوالها بالكل كما لا يخفى  
 فان الغاية المطلب في علم الاشياء هو معرفة ان حاله وطوره في ذاته هي <sup>التي</sup> يتصور  
 في هذا استنباطا فكل فكل في تلك الشئيق وهو العلم الذي بين ذاته تعالى  
 تفصيلي بالتميز الى الصلابة الاولى وان قد عرفت فساد بل وهو ان يتصور  
 في العلم مثلاً في العلم القدوس بل منشاها ليس بالاشياء واقفاها بحسب ما في العلم  
 الاول فانها من خصوصياته تعالى وان الثاني بواسطة الاول وهكذا على الترتيب  
 واحتمال العلم الاجمالي ليس لجميع الصلابة بل لبيان ان كماله تعالى انما هو بالاشياء  
 لا بد من ان كماله تعالى انما هو بالاشياء المستكشفة لانها ظاهرها في العلم  
 من ان العلم لا يجب ان يكون منبسطا على الابدان فمستلزم وانما علمه تعالى في ذلك  
 لان ما هو خارج عن العلم المسمى وعما دونه هو العلم المعرفي فلا منافاة  
 سواء كانت مادة او غير مادة او غير هذا العلم ليس بمواد لا منافاة  
 التكميل في كنه الشئ موضوعا للعلم والتميز في كنهه ماديا هو العلم المستوفى

من حيث هو معتقد وكذا الحكيم ليست متوسطة في التغير فلا يملكها وقتها <sup>فكر</sup>  
فالذليل المذكور لا يتطابق العلم بالتغير من قبل بناء هذا الدليل انما هو كقولهم  
وقوع التغير في الحيز الزمان بالنسبة اليه تعالى ايضا كما هو بالنسبة لينا  
عليه السلام المجهود وحسب مقتضى الاشياء وان قيل اذا كان في الدليل  
وقت معين فانا نحكم في ذلك الوقت بان زيد في الدار الان فاذ انقضت في ذلك  
الوقت ومخرج زيد من الدار لا محالة فحينئذ يكون وقت انقضائه في ذلك  
الوقت الاقرب من زيد في الدار الان ولو كانت بانه في الدار الان حصل <sup>كأن كسر وحذف الزمان</sup>  
الحكم الثاني اعني انه ليس بها الان وتغيره لا يتبين لا يمنع ولا يلزم الحكم <sup>الاول</sup> <sup>المضائق الدار</sup>  
بان في كل ما يتغير في الحكم الاول لا يلزمه البتة ثم يحصل لنا في العلم بان زيد  
كان في الدار في الان الذي عني في ذلك حكم اخر من الحكم بانه في الدار الان  
والسبب في ذلك هو وقوعنا في الان اقل من بعد انقضاءه ووقوعنا في الان الاخر  
فانما يكون زمانا معين فلو كان الواجب تعالى ايضا سكتنا في ذلك الوقت كأنه <sup>المجهول</sup>  
كان ذلك الحيز اعني في الحكم الاول حقه تعالى ايضا لان ما لا يتغير في ذلك  
كونه علما بل في ذلك الوقت السابق كان في الدار ان ذلك كاهل حكم اخر هو  
حكم الزمان بالتغير لانهم المتساوي كان علمه تعالى فيقولوا انفسهم ان كان في الدار  
علمه تعالى الحكم في ان من الالات بان يكون الان نكروا الحكم لم يلزم التغير  
بقوله تعالى في علم الحكم بالتغير في المجرى المعين اذا كان حاصله من العلم <sup>الاول</sup>

على ضبط الحركات لا من جهة الحركات بل لا يتغير بحسب ذلك انما القابل  
بالقائمه والغير او كان ما اكتشفا لذواته وكان هو ما كان الخارج بحسب القائمه  
بالاوقات كاذبه انما لا يلزم التغير في شيئا **وتميز الدليل على**  
**ه** وعلية لوجرا هو ان علمه تعالى بين ذاته فاذا علم المتغير فان لم يتغير  
لعلمه حال تغيره لم الجمل لعدم مطابقة الواقع وان تغيره لم التغير في  
ذاته تعالى من ذلك انكون في الجوابه هو معرفه ان يجوز كون علمه تعالى بين ذاته  
هو ان القائمه التي يتغيرها العلم من جانب العلم هي بين ذاته تعالى ومع ذلك  
لتغيره ذاته يتغير المعلوم فاما يلزم التغير لو كان ما به العلم اي الصورة المتكافئة  
بين ذاته تعالى وان العلم الذي هو بين ذاته هو العلم الاجمالي وهو ليس  
بالصورة المطابقة كما عرفت **هو ان يقع** اذ لم يتغير من جانب في كونه في ذاته  
في خارج الدلائل المتكافئة وفيه في ان خبره من اجزاء كونه في ذاته  
في ذلك المتكافئة وفيه خبره من ذلك المتكافئة في الاول اي بعد حصول الجز في انش  
بصيرته ماثية فهذا التغير ايضا مبني على تقدم التغير في الزمان في اجزائه الزمانية  
والتيه الى تعالى كما حصل هذا التغير ايضا الى التغير في الاول على ما عرفت  
بل النسبة لما بين الخ من المتكافئة بل في الاستكمال على تقديرنا وعلى تقديره  
ايضا انما قيل بذلك قوله لم التغير في مكانه لم التغير في مكانه على ان الزمان بالعلم  
بضا هو الحكم كالاختصاص ذلك لما عرفت ان تغير الحكم لان سبب وقوع الحكم



بحسب الأدلة وكون العلم حضوريا لا ينشأ في ذلك وإنما بقوله إذا كان من  
من الأشياء مستكشفا بل ذاته فعلها في زمان معين بسبب حضوره في ذلك  
الزمان وهذا الزمان لا يجمع مع الزمان الذي بعده بالخصبة البتة بل  
فإذا انقضى وكان زمان برون لا يترك ذلك الانكشاف إلا سببا لما كان الحضور  
وقد لا يسواء في صورة في صورة من المداولة أم لا إذا الانكشاف الحضور  
امروء العلم القسوي كان المبدأ اعلم من غيره بل من غيرنا الحالة التي  
فسيها الابصار ولا يكون في ذلك بقدر صغر في غيا ان لا يشهد ان  
الذكور وكذا الابصار اثنان وجزئيان يستلزم ذو الهاذ وال حاله  
وجوده من المنكشف له والمبرور ليس المراد بالتميز هنا الا ذلك فظهور  
نفسه ما كنا المنجواب له من هذا الاستدلال اعني قوله وتغير الاشياء  
فمن يستقام الان هو على ظاهر الحال وعلى قوانين الاشياء كما قرره الشيء  
بل الجواب على التحقيق هو ان يترك وتغيره من الخصبة البتة بل هذا وقال  
الحق القوي بل اللائق ان يترك في الجواب اعني ان هو تعالى لما كان حضوريا  
غير ان ايد على الذات بعد كونه في الدار في الزمان أو الآن المطلق ولا يرد  
هذا العلم يخرج زوابعها بعد ان كان الآن الذي كان فيها بل في هذا العلم  
ويعلم ايضا كون زوابعها جاعتها بعد ان كونها من غير لزوم محذور  
وتغيره الصلح في الذات لا يستلزم تغير العلم الا بالاعتبار والاختلاف وهو

غير مستحيل بل غير متناه بالعلم بمقتله ونظائره الاضافات ممكنة انتمى اقوال القول ببقاء العلم  
 مع انه لا يمكن من العلم ان يكون صورة كونه زيد في المدة <sup>سنة</sup>  
 كونه خارجا عنها مرتين اما في ذاته تعالى من ذلك واما في المدة ان الغاية على  
 اختلاف بين الثانيين بالعلم القوي كاعتد وكذا عند من يقول بحسن التوارد  
 دفعة واحدة بلا استمرار فلهذا تعالى على ما حققنا واما بدون هذا القول  
 فلا يمكن القول ببقاء العلم مع اصله كما لا يخفى على من نظر ودلنا المحسن في كل  
 كلام القولين اما الاول كما صرح به في هذا الكلام واما الثاني كما صرح به في كل  
 هذا المقام منه رد على المحققين الذين في القول بالصدق مع اجزاء الزمان مع  
 ما فيها من تعالي فيقال هذا هو دور طو والعقل وجوده في الزمان بغير ظاهره  
 في الحاشية الثانية وفي التزام قدم كل حادث فكيف يمكن القول ببقاء العلم بها هذا  
 ثم اورد على المناسب الذي ذكره المحقق ان هذا الجواب يستلزم كونه العلم دائما  
 على القائل ان العلم نفس العلم على ما ذكره وهو لا يد على الذات مع ان مقتضى  
 ان العلم نفس الذات لا ان يبقى مقصورا ان العلم نفس العلم لا العلم الاجمال  
 فان نفس الذات انتمى اقوال اما كون ما ذهب اليه المحقق من كون العلم نفس العلم مع  
 ما ذهب اليه الحق من كون نفس الذات فتدبرتم حقيقة وعرفت ايضا ان المقصود  
 من قولكم ان العلم نفس الذات وانما هو كونه ذاتا تعالى على اجزاء بالاعتناء  
 واما ان لمستدل بان يرد المدعى ان العلم الذي هو عين الذات فاقول العلم الا

هو عين في ذاته من الصفات التي يتغير بها العلم من جانب العالم لا يتغير بغير العلم  
كأدرك وكذا معنى العلم الإجمالي فإن العلم الإجمالي ليس على انضمام إلى الأشياء  
نصوصاً ثابتة بل من تغيرها تغير بل هو بمعنى آخر قد هو غير مرئي .  
لا يجوز أن يكون تارة بمقتضى صلتها زمانياً أنها معدومة وتارة أنها موجودة أو  
هذا الصبح في شيء كونه مطلقاً إلى كونه في الأشياء الصغيرة الزمانية زمانياً الذي يتصور  
هناك تارة وتارة أما إذا كان مطلقاً في أشياء من الوقوع في الزمان كما عرفت  
فلا يمكن شيء مطلقاً في هذا القول فمقتضى العلم لا يجوز أن يقتضيه تارة وتارة  
لكن مقتضى واحدة واحدة أنها موجودة في ذلك الوقت في حدوده في غيره ذلك الوقت  
كأدرك . ولا واحدة من الصور يتبعها الثانية أو كما لا يخفى في هذه الصورة  
معها كان علمه تعالى بالصورة على ما هو في فهمه كعلمنا بوجود الحمار في زمان  
ولعدمه في زمان آخر لا لا يتقابل بينهما لعدم اتحاد الزمان ولو كان علمه مطلقاً  
مختصاً بالعلم دون غيره كونه علم زمانياً فلا يمكن جهل الصورة بكنها والمعلومين  
بمختص الزمان معاً إذا كان في الزمانين إذا لا حضور كونه الزمان ما يجب <sup>الزمان</sup>  
وأما إذا كان علمه تعالى حضورياً ومعتاباً من الزمان فلا يجب منه واحدة  
من الصور من أصلها على ما عرفت وأما حاصل أن هذا الكلام من الشيخ صحيح على هذا  
وقد علم عليه . وإن أدركت بمقتضى مقارن المادة إلى ما لا يتجزأ <sup>المادة</sup> القول  
فإن مقارن المادة وهو أنهما إنما يتبع من الفصل إذا كان الفصل مطلقاً

الشئ في العالم وما اذا كان بحدوده ذاته كما في الحصى والمعلول بعد العلة فليخرج  
اصلا كما يخرج من المادية كما لا يمكن من كونها الا بحدودها فليخرجها من كونها  
في الغنى الجبروت بل يمكن ان يكون في فراغ المادية المتجربة فليخرجها من كونها  
تحتلها بالاحسان او تخيلا وان كونها حاضرة بذاتها عند جعلها الحق تعالى  
لكن في الحق تعالى لا تخطئ في ذلك كما في كونها الى حصول صورها في الحق تعالى  
فيكون ادراكها في الحق تعالى لا حاجة هناك الى التفتيش في كونها في المادية  
بما هي في مادية ومثلية في الحق تعالى في كونها في الحق تعالى من غير تفتيش  
وحسنة في حق تعالى ان هذا دليل انما ينفي عن الحق تعالى ما يخرج من المادية من كونها  
كونها في الحق تعالى او كل اعلى ففكر يكون محضه يا وكونها في الحق تعالى كما هو اما  
على تقدير كونها محضه يا وشرعا عن الواقع في الزمان كما هو الحق تعالى في اصلا

كذلك ان اقبلت كبرها القناعات الحقرا اذ احصلت مع التسفل عايات الله علوان  
اشياء شخا من القناعات ليس منضاه تعالى بل عدم منضاه بله بل و لاجبا الحق  
انما بعض كل شئ اى من الكليات والجزئيات على كل حال اما الاول فظ واما الثانى  
فمن كل كى بعضه فى ذوقه فلا فرق بين اقبلت على تعالى من الكلى والجزئى وان كانا معا  
في نفس جسمية كلية يحصل من التسفل كالحصول على اكثر ما جاء في الخارج وفي انما  
يحصل الكثرة عند الفصل ولا يصدق على الكثرة في الواقع بل هذا الفصل ككثرة عند الفصل  
مستحق للخارج في ذوقه فلا يوجب على شئ من الاشياء في نفس الامر وحاصل انه يعلم

في العلم لا بعنوان كونه منزهة انسانية مختصة بجميع موارد كل واحد من تلك العلوم  
 مطبوعة بميزة كلية المستمرة والصفوة من جميع تلك الموارد لان كانت كذلك الا  
 انها مستمرة في نفس الامر في شخص هو زيد بعينه وان ضم الحكي الى الحكي وان لم يند  
 لكن قد يبدل الاختصاص في شخص كذا يعلم من وادعوا بعنوان كونه منزهة انسانية مختصة  
 بجميع موارد اخرى من تلك الموارد من حيث هو مجموع اقسامها كذا العلم  
 في الواقع في شخص هذا المخرج وان امكن كونه متشاركاً لذلك المخرج في كونه انما  
 الا ان هذا المخرج من حيث هو مجموع وعلى هذا القياس كبري من الجوانب التي  
 والاعراض والى ذلك ما اشار به في وسع ذلك ان يكون عليه المخرج وعلى نحو كذا  
 امكان في العقل لا يعبر عنه بشي شخصي اي يجب نفس الامر الواقع والمخيال ان هذا  
 من العلم بالجوهريات امر ممكن بحيث لا يفتقر منه تعالى الى جزئي من الجزئيات ومشتاق  
 في الاخرى في السموات والارض في مجموعها كذا في الجواهر والاشياء  
 لكن هذا هو تصورنا لا انكشافنا حقيقة باطنية من حيث الكيفية  
 كذا كذا انما يعلم من كلامه المذكور ان الموجودات الكائنة الفاسدة والم  
 اخرى انما هي من سدها الثقلين بالارتسام الصوري في ذاته تعالى ان الموجودات  
 مطلقاً سواء الكائينات الفاسدة والقيمية والهاقيات بها هي موجودة  
 عينية لمبت مطبوعة في الالاف والافض والمسلم بالذات هي ذاتها انما هي موجودة  
 الحاصلة في ذاته تعالى وفي هذا الاكشاف كذا صرح انما لم يكن كذا وانهم

غير ذلك المخرج من حيث هو مجموع

غرضه بشي من الاشياء عنه تعالى في نفس الامر وقد علم انه لا يثبت في كل  
وعا هو من صفه ربانية الذين الذي يلزم من انكاره كنه هو كونه تعالى عالما  
بجميع الاشياء واقفا على كل شيء ونحو من الحق العلم علم يشتهر على احد كونه  
من صفه ذات الدين وظاهر ان النزاع في كون العلم حضوريا او حوسليا  
نزاع في كيفية العلم لا في الاصل العلم ومثله في هذا الاشكال كنه مخرج فانه  
انما كنههم في ذلك لاجل هذه النية لاجل قرب شيء من الاشياء واسأل  
تعالى كيف وهو اجل هذا واسأل هذا في المطالب الحكيم عن ان يخرج على عدم  
لعدم ذلك عن كلامهم واما القرأ في حق ظاهره فانه عن ظاهر كلامهم  
انه تعالى يعلم الجزئيات على كل او انه تعالى لا يعلم الجزئيات من حيث هي  
متغيرة انهم كما يكون كونه تعالى عالما بطبائع الجزئيات ومنه مائة الكمية  
لا يشي من ذلك انما علمهم ذلك على كنههم ولا ذلك انما علمهم ذلك  
عن كلامهم واما من لم يثبتهم ذلك عن كلامهم فلا يثبت في كنههم بحد انكار  
نحو من انحاء العلم وكيفية من كيفية انهم وان صح تخيلهم فان واجبه  
تعالى مبداء في هذا القول فاما في هذا العلم فانما يعلم بان واما  
الوجود على مبداء لكل وجود في مائة باعتبار الوجود اليه انه غير باه التو  
ببما يشهد لكل وجود والقول بعدم غرضه شيء فبما يشهد لا يستلزم ان  
العلم الحضوري لا ينافي ان من هذا الجزء الخاص من العلم بل انما يستلزم

على مطلقا وبما فيان من العلم راسا وابن ذلك من في الحضور باعتبار  
 الوجود الصفي كالتحريم بل في هذا التفسير يجب تماثل <sup>في التصرف</sup> في ذلك  
 في أكبر الأثر كالمبين إشارة المخصص باعتبار الوجود العلوي فيكون  
 الكتاب المبين عبارة عن ذوات المبادي الخالصة باعتبار اعتبارها بقدر  
 الموجودات والاولى على تحقيقنا ان يكون الكتاب المبين عبارة عن لوح  
 الوجود باعتبار حضوره مع باقيه في وحدة واحدة ومرة غير مستمرة منه تعالى  
 ويجوز منه بالجميع المحفوظ ايضا وحيث يكون فله الذي يرمي تلك النقوش  
 في ذلك الكتاب اللوح العقل الاول بل اراد تعالى في الحقيقة بالاعتناء  
 الموجودات والمخبرات على الزمان ويمكن ان يكون اللوح المحفوظ عبارة عما  
 ذكره في الكتاب المبين عبارة عن طومار الزمان وصفحة المادة المحفوظة بما  
 استقامت اجوده في الكون تدرجها كل في وقته وحيث يكون انتم باعتبار  
 المحفوظ ما ذكرناه وباعتبار الكتاب المبين جميع العقول واما التقاء  
 والمقدرة الاول عبارة عن الكتاب المبين بالحق الاول بمعنى اللوح المحفوظ  
 والثاني عن الكتاب المبين بالحق الثاني فان التقاء لا يمتثل التفسير والتقدير  
 يتناول <sup>في</sup> التفسير في حضورها انما يكون تغييرا في النسبة والاضافة <sup>التي</sup>  
 بينهما فاحتسنا ان التفسير حضورها انما هو في نفسها وبعضها  
 بالنسبة الى بعض لا بالنسبة الى تعالى فانها جميعا حاضرة معن تعالى دفعة

واحدة ولو كان ذلك الغير في الحضور بالخطبة اليه تعالى اثم للغير في اجتماع  
من ذلك ١٢٠ فلو كان ان يكون في مرتبة من ذلك بواسطة الحضور فيهم ايضا  
المستحق بالتشخيص اعلم ان الحضور على ان التشخيص كالحضور في مرتبة في الخطبة  
على الهيئة المستقلة بمعنى ان الجاهل كما يحصل الهيئة في الخارج بحيث يصور في الخارج  
وصور الامكان ويتفرع منها العنق باعتبار تلك الهيئة مفهوم له مجرد دون ان  
لذلك لا يتفرع منها في الخارج سوى ذلك الجاهل بكونه لا يحصل في الخارج بحيث  
يتم اشتراكهم في كثير من غير ويتفرع منها الفصل باعتبار هذه الهيئة المستقلة  
ان يكون ذلك لا يتفرع منها في الخارج سوى ذلك الجاهل ولهذا ذهب بعضهم  
الى ان الموجود بالتشخيص واحد بالزمان متغير بالعلم والاعتبار في التشخيص  
ليس الاشارة كون المادة مرتبطة بجاعلها الحق بالتشخيص فانه باعتبارها  
كان ما لم يوجد ليس الا كونهما مرتبطة بجاعلها الموجود بنفسه في انه كذا وما كذا  
المكتشف بالتشخيص فليس الجاهل ان التشخيص وانما المادة في الماديات فليس الاشارة  
لما هي لتقول الارباب ان المادة تتغير بالجاهل الحق فالتشخيص ليس الا الهيئة المحيطة  
بجاعلها على وجه عام فالاشارة الاعتبارية من حيث هي بل دون هذا الاعتبار  
الخاص بموجود اشتراكهم في كثير من ان يكون لها في الخارج انحاء ارتباطات بالجاهل  
فهي هذه الهيئة يكون كلية وشعورية بين كثيرين ولهذا اعتبرها في الخارج مرتبطة  
بالجاهل ارتباطا خاصا لا ينفك عن الاشتراك فهو من هذه الهيئة يكون مرتبطة



بشيء من تلك المراتب والعلية في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
وتمت بطلانها على ما هو في الحقيقة في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
او كانت اولاً او تكون كذلك الا اذا ادركت وانتهت من حيث قد هي متبداً وانتهى في الحاضر  
او موجود في الحاضر فليس على المبدأ من غير ان يخصصه من غير ان يخصصه وانتهى في الحاضر  
فليس التمسك في الحاضر في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
من الا في حيزه من غير ان يخصصه من غير ان يخصصه وانتهى في الحاضر  
من ان يخصصه من غير ان يخصصه من غير ان يخصصه وانتهى في الحاضر  
على الحكم في نفسه على ما هو في الحقيقة في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
من ان يخصصه من غير ان يخصصه من غير ان يخصصه وانتهى في الحاضر  
القول في ان يخصصه من غير ان يخصصه من غير ان يخصصه وانتهى في الحاضر  
بذلك العبارة ثم ان ذلك الامر هو الامر الذي يخصصه في الماديات يكون مادياً  
فكل من ذلك ان لا يحصل العلم بها على ما هو في الحقيقة في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
بانهم يتفكر في العلم الواجب في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
فكل من ذلك ان لا يحصل العلم بها على ما هو في الحقيقة في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
انما يخصصه في ذلك او يخصصه في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
كل صورها الا اذا كانت في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر  
في تلك الازمنة والاعمال من جهة فكل متبداً وانتهى في الحاضر

على وجه التمثل ما خلف لا يربى عن غيره مشقاة في الأرض ولا في السماء فاصلا  
الحكاية في العقل والاحياء من غير تعالى واثبات اعداد السجج الموجهة ان روى نحو  
التفكير في المذهب من المشايخ المتصورات في وقال سيد المرصين في جواب  
على هذا الكتاب في ذكر المذهب هذه العبارة ليس الشخص الموجه مثلا الا الميزة  
النسبية المتغيرة بالكم والكيف والوضع وفيها من الحقوق النسخ العرفية كماله  
فيما هو اليد على الماهية النورية ولذا كانت اذا اسئل عنه بما هو يتبع النسخ في الجواب  
فان اورد الشخص المذكور بالحس كان تصوره مانعا من فرض الشركة وان لم يرد  
في الحس لم يتصوره غير مانع من فرضها وان كان المعتبر واحدا في التصورين  
ملا اذ اعلنت لظاهره ما عليه بالحس فقلت مثلا فطرة ما يستفاد من المقادير  
الكثيرة في الامن المتعلق الى خبره في ذلك حتى يدركه الخاطبة فطرة ما لم تصنف  
بجميع الصفات التي ادركت الفطرة متصفة بها في الحس فتصور ذلك الفطرة <sup>كسيرة</sup> التي  
يتم الشركة وتصور مخالفتها لا يتصور مع ان المتصور واحد فظهر ان <sup>المتصور</sup> المتصور  
المذكور هو الاول لا الثاني لا امر في المتصور بخصه بحيث يصير جزيا هو كونه <sup>شرا</sup>  
ومتصورا في الشيء البعيد اذا كان بالحس كان مانعا من فرض الشركة فظهر ان كان  
صفاته بل معية ايضا بمرئيه واذا فرض ان تصور معنى واحد قد يكون مانعا  
فرض الشركة في نفسه لا يكون مانعا من فرضها بحسب الاول وان فاعلم ان مانعا  
المراد بالحكاية ان حله تعالى لا يربى على الوهم العقل اشارة الى ان حله تعالى في الحقيقة

كون العلم بالعلم مستلزما للعلم بالمتنوع وثابتا بتوهمه تعالى الجزئية على الجزئية  
الجزئية مع كونها في حيزها لمعتراهم قال المفسر في شرح الاستبصار ان مقتضى قول  
شيخنا المتوفى اعني قوله بالعلم بالمتنوع يجب ان لا يكون حيزا للجزئيات هل ان ما يتا  
على كون العلم ان هذا ليس بالمتنوع سابقا للعلم في تخصيص بعض الاحكام العامة  
بأحكام تخاصمها في المتن وقد لا يمان الحكم بان العلم بالعلم يبرم العلم بالمتنوع  
ان الحكم كالحكم بان الحكم بالمتنوع هو الواجب بالعلم ان كان كل مكان الجزئية  
من حيزه معلوما او غير ذلك الحكم يكون عالما بالمتنوع فالعلم بالعلم لا يجوز ان يكون  
عالم بالمتنوع كونه الواجب موضوعا للتمييز تخصيصا لكل العلم على حكم استمر  
في بعض التصور وهذا ما ياب للعلم من غير مجرى فهم ولا يجوز ان يقع ان لا يكون العلم  
المستوعب لا يتبع فلهذا في الاحكام فيما قاله المفسر ان المتنوع يميز هذا المتنوع  
عن ما لا يتوهم ان يبقى العلم بالعلم يبرم العلم بالمتنوع في حيزه العلم بالعلم  
المتنوع لا يتوهم من غير ما لا يكون الا بالاعتناء بالمتنوع كالحكم بان ما يبرم العلم  
والعلم بذلك الادراك يكون موضوعا للتمييز لا كما ادركه على الوجه الكلي لا  
ان يبرم الا بالاعتناء بالمتنوع بهذا الادراك يكون العلم بالعلم موضوعا للتمييز  
لا كما ادركه الاول كما لا يكون موضوعا للتمييز بل كما هو اقل يتبع ان يبرم  
من حيزه ما هو اقل على الوجه الواحد يبرم العلم بالعلم على الوجه الثاني اقول لا يتوهم  
المتنوع من غير التمييز القابل للعلم بالعلم والعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]

فردى لا يحط به من كانه فيكون المراد من هذا الكلام الذي نقله الشيخ من  
رواية العلم هو ما علمنا من ان كلام الحكماء الذي نقله الشيخ من الذين المذكور  
وهو ما سئل من هذا الخبر هل هو المتصل بكونه تعالى بالحق ان الذات  
التي هي عينه هي ذاتها بالانتماء وبالزمانين والماضيين بحسب ما هو في  
القرينة مطلقا حتى قيل في انما وجدها حيث لا يتصور ان يكون له  
هذا التوزيع يحصل التوفيق بين جميع كلامه الا انه في تشييع على الحكماء في فهم  
العلماء على انهم يأتون على الوجهين في الاطلاق بل يمكن ان يقال في  
احتمال ان قالوا ان ذلك التحقيق فانه في ان هذا هو مستند ما قلنا ان  
كل الاشياء اما ان يكون بحسب ذاته او ان يكون بحسب مقتضى حاجتها  
فيكون في هذه الاشياء المتقدمة المتقدمة اما ان يكون احادها في ذاتها او ان  
يكون في ذاتها فانه يوجبها في ذاتها او لا يكون في ذاتها  
الجميع زمان او في زمان والثاني لا يمكن ان يكون في زمان او في مكان  
فالطبع المستعمل اذا اتصلت في اشخاص كثيرة يكون الاسباب الاولى في  
اشخاصها وتنتجها اما الزمان كالحوادث او المكان كافي الاجسام  
في اشخاصها في اشخاصها المتكررة تحت نوع من الانواع وما لا يكون  
زمانا ولا مكانا فانه لا يمكن ان يكون في زمان او في مكان او في زمان  
او في مكان فيكون في زمان او في مكان بل في زمان او في مكان

الماضي ليس موجودا في زمانه انما هو موجود في زمان غيره موجود في زمانه  
وجود في زمانه انما هو موجود في زمانه وجود في زمانه وجود في زمانه  
وجود الحاكم في زمانه الانتم في زمانه وجود في زمانه وجود في زمانه  
كون الماضي غير موجود في زمانه وجود في زمانه وجود في زمانه  
بل ان الماضي ما هو ماضى بالنسبة الى وجوده واما في زمانه وجوده في زمانه  
الماضي ليس موجودا في زمانه التبع في الزمان هو حاله بالنسبة الى ما هو  
موجود في زمانه لا يكون في زمانه كونه الماضي ماضيا بالنسبة الى ما هو ماضى  
الذي لا يكون له في زمانه بالنسبة الى ما هو حاله بالنسبة الى ما هو ماضى  
فما هو حاله في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
موجود في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
معلق موجود في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
موجود في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
هذا اذا كان المراد بالماضي المستقبل البشري الذي مضى في حقيقته والشئ الذي  
زمانه لو كان المراد بالماضي الماضي البشري لكان في زمانه في زمانه في زمانه  
لغيره في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
ماضي بالنسبة الى زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه  
البول وما هو في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه

[illegible]

[illegible]



فذلك ان كل ان مارة من الزمان المتان لم يجر في حكم حاله الحكم في ذلك الموضع  
كونه ان كان مائنا **والله** من هذا ان معدوم وجوده لان هناك المشقة  
الحكم كان يكون بعد ان كان الحكم حاله الحكم كان معناه المشقة الى مكان يتاخر  
في الحكم **فان** كان ينقص في الحكم كانا بل من حكم بدل الحكم بان الشيء  
هناك بان يتاخر في مكان معروف بعد من كان اخر اصلا في غايه  
اذا ان الحضور والغيثان ما بينا ان التماس الى الحكم كذا وكذا مع  
الحكم بان حقا وغايه المعنى المذكور استلزم ان يكون الحكم زمانا  
وهذا هو المعنى العلم بالجزء بان العلم **فان** العلم بالجزء لا يثبت  
وبالان او بكان او بالخصوص او بالغير **فان** العلم بالجزء لا يثبت  
العلم بالجزء الذي يكون العلم بالكل يكون العلم بالكل  
لكن غير متغير من الامور المذكورة **فان** العلم بالكل لا يثبت  
فذلك ان العلم بالكل لا يكون العلم بالكل لا يثبت  
والكان وتغير العلم من استاصالها كما كان العلم من حيث طبيعة الامور  
بما هو بوجه وان يوجد او يكون انفسه نصف العشرة في زمان يكون وفي اتمه  
بما يكون كل اذا تغيرت شخص الحكم الانسان وهذه الحقة والعرضة قد تولى  
بما يجب شخصها **اما** الاغرابان في اعترافا بان العلم بالكل لا يثبت  
للمفهوم على وجهه **فان** العلم بالكل لا يثبت

وهو كونها اشار الىها بالاشارة الحقيقية كان المقصود هو ان الناس في قول  
العلم ان موجود هناك ان وجودهم انما هو كونهم شيئا والشيء النسبة الى ما هو مشترك  
في كونهم زمانيا وسكانيا الذي هو مشترك كون الشيء اشار الىها بالاشارة الحقيقية  
كذلك بل الذي هو مشترك في كونهم اشار الىها بالنسبة الى الحكم المتعلق بالزمان والشيء  
وكذا انهم من غير الحضور في النسبة بينهما بالصك الى كافي انهم في الحضور والشيء  
كل وقت اي علم جميع الجزئيات الكلية اي في جهة واحدة بحيث لا يتذكر كل شيء  
من العلم بالاشارة وهذا هو الذي هو مشترك في كونهم في علمهم في كل شيء كذا ذكر الشيء في علمهم  
وهذا الكشف هو مشترك في كونهم لان نسبة الزمان الى الزمان المعبر  
في الوجود هي النسبة كونه باعتبار وجودها في الزمان فيكون متطابقا عليه  
اي في النسبة كونه الامتداد في وجودها والامم كونه الاجسام في وجودها  
كالوجود في النسبة زمانيا في الزمان في الاجسام جميعا في وجودها في الزمان وان كان  
في الوجود زمانيا انه على قدر مشترك كونه في الزمان ان لا يكون زمانيا بالشيء  
من المعاني في الزمان كونه زمانيا ولا يلزم ان يكون زمانيا بالشيء الا بالشيء  
نسبة الزمان الى الزمان كونه بالشيء على رتبة الوجود اما في الزمان والما  
باعتبار وصف من الاوصاف فيكون في الوجود في الزمان في الوجود في الزمان  
على ان نسبة الزمان الى الزمان انما يكون في الوجود في الزمان في الوجود  
على ما هو في الوجود في الوجود في الزمان في الوجود في الزمان في الوجود في الزمان

فليس يسمي اليوم نسبة الى احد ولا الى ذاك بل هو اليوم بحد ذاته  
في كل زمان ومن جهة اخرى يسمي اليوم نسبة الى زمان اليوم بحد ذاته في الوجود  
فكان نسبة جميع الاوقات الى نسبة الى هذا اليوم ليست على السواء فنسبها الى اليوم  
الذي هو اليوم الذي ليس على السواء والموجود في اليوم الذي هو اليوم في هذا اليوم انما هو  
معنى ان يكون هذا اليوم هو الذي يصدق لا يصدق انما يتعلق باليوم بحد ذاته  
في نسبة اليه سمي بحد ذاته في اصل الوجود كذا اليوم موجود مع سائر الاوقات في اصل  
الوجود كما ان يصدق في هذا اليوم ان موجود مع سائر الاوقات في اصل الوجود فظهر  
ان كون نسبة جميع الاوقات الى هذا اليوم على السواء لا يخلو عن عدم كون نسبتها  
للمجرد الموجود مع السواء في ذلك الاختصاص بحد ذاته هذا اليوم بحد ذاته  
وعدم اختصاصه بحد ذاته في اليوم كذا اليوم في اليوم بحد ذاته  
في الوجود وهذه النسبة اعني كون نسبة اليوم في اصل الوجود فقط بل نسبة  
زاوية عليها وهي كون وجوده خارجا في نسبة النطق مع اليوم ليست ايضا  
معينة في اصل الوجود فقط بل معينة لها في اليوم بحد ذاته وجوده  
فغير ان كان القائل هو القائل ان كان نسبة اليوم بحد ذاته  
اوضاع المخصوصة التي يخلو بها كان راس هذا اليوم المخصوص ان كان  
النطق بالاسم كان نسبة اليوم بحد ذاته في الاوضاع المخصوصة للنطق  
بحد ذاته المخصوصة اليوم واقفا بالنسبة اليه فلا شك ان هاتين

[illegible]

[illegible]

ولا يخلو وكان مع ذلك قد كان بالنسبة الى تعالى عن ان المعنى هو الحكم هو الوجود  
 في الان باعتبار الواحد من الحكم بهيئة المذكور في المعنى فيكون المعنى هو الحكم هو الوجود  
 دون زمان في حقيقة ذلك المعنى عن تعالى وليس المعنى هو الحكم هو الوجود في الوجود  
 مستلزامه وان لم يتصور الحكم وقوة او لم يحكم على شيء بان يكون في الوجود  
 في وجوده اعلم قدوم اي زمان في وجود الحكم بالمعنى المذكور وقوة بعض الوجود  
 على ان يكون مستقبلا ويحتمل ما كان معنى ما في النسبة الى تمام بقا وجوده  
 او يستلزم ذلك لحوال بعض زمان في بعض وجوده بحيث يكون في وجوده  
 دون الزمان كما يستلزم الوجود في تمام عدم استناد جميع الوجودات الى الوجود  
 كالقوة ان كلمة المعنى هي على خلاف ذلك في الكلام بقية قلنا  
 بالاعتناء في كونها لا يجوز بالاعتناء والحوال ان الاعتناء هو انه ليس على  
 لا يجوز ان وجوده ليس كوجوده فاعلم ان الحجة عن كونها في وجوده  
 اعلم انهم لو ادعى انهم يقولون كذا في العلم المحض في الانكشاف فيكون  
 انهم ليسوا قائلين بالعلم المحض في الزمان او بل انهم قائلون بذلك في العلم  
 المحض فيكون في ان ذلك لا يدين التكرار منهم لما عرفنا ان يكون في العلم  
 التكرار في العلم المحض في اننا انما انهم مع كونهم في العلم المحض في  
 بقية كونه مستلزم كل منها في فرد كونه في سائر افراد من التكرار في كونها  
 لا معنى لكونها في هذا التكرار ايضا ما اورد على قولهم من العلم المحض في انهم

الحجة في هذا الموضع من الصواب على ان الاستدلال به على ان الوجه الحق  
 لا يثبت له كونه من قبيل الاستدلال من القدر الى وجه الاستدلال على ما جرى  
 عليه الامر وانما يمكن الاستدلال لو كان الصواب على وجه الكمال او على وجه كمال  
 على وجه الاستدلال دون التوقف في ثابتهما انما يتوقف في نفسه على عدم  
 المحقق في كونه من قبيل التوقف في هذا الوجه بان ولا يكون من قبيل  
 الاستدلال على وجه الكمال دون وجه الاستدلال لان وجه الصواب على وجه الكمال  
 لا يكون من قبيل الاستدلال من وجه الاستدلال لان ان يكون المداد هو كمال  
 او الوجه الكمال الوجه المستوي الى الكمال بخلاف هذا الوجه لا الزيادة ان  
 اطلاق الكمال على هذا الوجه ليس صحيحا اذا التفتنا عما يطلق انما يمكن  
 العمل به اليمن وهذا يمكن العمل به لا كما علمت وتكون ولا يمكن ما يمكن ان  
 يكون له اشارة الى مجموع الوجهين المتوحدين على وجه الجمع الثاني من الوجهين  
 المتوحدين ذكرنا ما يمكن ايضا ان يكون له اشارة الى الوجه الاخر فقط ويكون  
 قد اكتفى من الوجهين السابقين بالتفريد وان يكون اشارة الى مجموع الوجهين  
 او اشارة الى وجه مشترك هذا الوجه على الكمال ايضا كما ذكرنا كان من وجه  
 يتفرع من الوجهين المشتركين استدلان الاستدلال هذا انما يتوقف على ما جرد من  
 كماله وانما يتأسس بالامدح المستوي القابل بالوجه في الواقع في الواقع الى  
 بخلاف وجه التفرع المشتركين ان جريان الاستدلال في هذا التفسير لا

لا يمتنع بالنسبة الى ما لا يتصل به من ان يكون له صفة الحكم بالحق  
 او المطلق اي ان في كل هذا النوع فلا يدل على الحكم الذي هو في حيزه  
 الاوصاف المذكورة بالنسبة اليه فاما مطلقا والاضاف بها بالاعتبار  
 الحادثة والصفات المعتبرة في الحكم اضافة تعالى من حيث استنادها اليه كما في  
 زمانية والالتم اضافة تعالى ان كان كانه في حيزه المستند  
 واذا كانت الاحتمالية من حيث انها صفة له تعالى كانه في حيزه  
 الجزئية باعتبار الوجود اليه اي تعالى كانه في حيزه باعتبار الوجود  
 بمسببة باعتبار الوجود اليه فكل هذا لا يمتنع في الحكم بل في حيزه وانما  
 فانه في حيزه باعتبار الوجود في حيزه كانه في حيزه في حيزه  
 بحرا صفة الكثرة في حيزه كانه في حيزه كانه في حيزه  
 باعتبار التميز من الارادة في حيزه كانه في حيزه  
 فوعدت ان حيزه في الجزئية العلمية الماهية من حيزه كانه في حيزه  
 الاوصاف الكثرة وهذا يستلزم تغير هذا العالم لا يمتنع  
 به في حيزه كانه في حيزه كانه في حيزه كانه في حيزه  
 كانه في حيزه كانه في حيزه كانه في حيزه كانه في حيزه  
 فان هذا المتأخر في الماهية على تسليم التميز في الحيزية كانه في حيزه  
 وبما يتم في حيزه كانه في حيزه كانه في حيزه كانه في حيزه



[illegible]

[illegible]

هو الذي هو العلم النقيض، وانما قد علمهم والمزيد الغير كما لا يمكن ان يكون غيرا  
منه لان الكمال فيكون على ما في ذاته عام لا محال فان وعيد كونه من غير ما هو على كمال  
الان يكون بتمام ذلك الكمال بل يمكن ان يكون كونه من الله في الوجود على ما هو عليه  
وهكذا الى ان في سائر صفاته الحكايد حكائير توه باوقاكم اي بعينكم والارواح  
التي هي البكرها وجملة ما فيها الى من الضيق وان كانت في الدواك ما سواها تعالى  
كاملة بالغير التي في الاشياء وصياف الوجود على ما هو عليه لكنها فيما يتعلق بالشيء  
فكل من كان له صفاته حيثما كان لان يبلغ كنه الامور الحقيقية بل انما يكمل عليها الحكا  
غير مطابقة للواقع فكل لان المعقول لها النسبة المرفوعة الى حقيقة في اذن معادها  
من العلم المعقول في عزه من اي حال يكون الغير كما في اذن معادها من فان دقت  
في عينها في اذن وجوه غيرة الخيرة من شواهد التفسير فليس من ذلك كما في  
بطلانها الى ان هذا الامتنوع منكم راجع اليكم فخرج من بابا فينبغي له ان لا  
تعالى في قوله والباري تعالى في اذن الحقيقة وهكذا ان انما ارفع في حصة الحق في  
راجع الى انتم في الحق على التام من من كل هو حجة قوله على الحق التام  
تعالى في الحقيقة من غير انما في الحقيقة والباري انما الصفات كماله وغيره انما في  
في الصفات الصفات ووجه تعالى في الطرف الاخر من طرفي التبيين في الصفات  
في انما الصفات في اذن اذ كان قاطع في الدواك في حصة من حصة في اذن  
في حصة من حصة في اذن اذ كان قاطع في الدواك في حصة من حصة في اذن

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فقد لطف العظمى  
والتواضع  
والتواضع  
والتواضع

والتاريخ المذكور  
تحت سنة ١٢٠٠  
والتاريخ المذكور  
تحت سنة ١٢٠٠  
والتاريخ المذكور  
تحت سنة ١٢٠٠



١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١

